المقاييس الأسلوبية في «المنزع البديع» للسجلماسي

الأخضر جمعي
- جامعة الجزائر

المهاد المعرفي والنقدي :

ان الفرق كبير بين بروز ظاهرة التفكك السياسي في مسرح الدولة العربية الإسلامية وظهور «أصوليات» فكرية تبتغي بناء منظومات معرفية في حقول فكرية وعلمية مختلفة ، ولقد ظهر هذا النزوع جليا في الأندلس والمغرب بدءاً من مشروع ابن رشد في ضبط الأنساق المميّزة لخطابي الشريعة والحقيقة ، واجتهادات الشاطبي في محاولة اعادة صوغ كثير من مقدمات أصول الفقه ، وحازم القرطاجنّي وهاجس التنظير للشعر ، وبناء ما يسمّيه على مدرج المصطلح العربي «علم الشعر» ، ثم ابن خلدون والقراءة المستنطقة للشروط الفاعلة في صيرورة الحضارة والتاريخ ، وفي ثنايا هذه الكليات المتنازعة مع التجزئي والتشتت في مسرح المجتمع والسياسة ، يحتل السجلماسي حجماً في هذا النسق بوّأه إياه الطرق أيضا على حقل التأسيس لأصولية في البلاغة والأسلوب .

ومحاولة فهم الكيفيات المولّدة لنزوع عقول كبيرة إلى صوغ أنساق فكرية متسامية في خضم التفكك تستدعي طرح أكثر من سؤال ؛ فهل انتج هذا التفكك نقيضه ، واقتضى من العقل العربي الإسلامي النزوع إلى بناء نقيض الواقع في الفكر ، وتلمّس كليات الشريعة ومقولات الفلسفة لتنزيل مادة الموضوعات المعاينة في أبنية جامعة ؟ أم أن المسألة وان ظلّت مشروطة بمعطيات الواقع السياسي والاجتماعي الا أنها منزلة في نسق الخطابات المعرفية المتخصّصة ؛ ذلك ان كتابة علم الشعر ، أو للبلاغة ، أو البحث في مشكلات الفقه وأصوله أو الحضارة ، يأتي في سياق أبنية معرفية تراكم الاجتهادات والانجازات ، ويأتي البناء التالي انبثاقا من كتابات ونصوص سابقة ، فيولد العلم العلم في استقلال نسبي عن مجريات المجتمع والسياسة ، خاصة إذا

علمنا أن بناء المعرفة العربية الإسلامية كان يبدأ جزئيا في رصد تفريعات العلم المقصود ثم ينتهي إلى استخلاص كلياته ؛ فقد بدأ الفقه اجتهاداً في الفروع ثم استهدف استخلاص القواعد المتحكمة في هذه الفروع في صوغ أصول الفقه ، وكذا أصول النحو وغيره من المعارف لينتهي التراكم المعرفي والسرد التاريخي في حضارتنا الى وعي ذاته نفسها والبحث عن «أصولية» للمعرفة والتاريخ مع ابن خلدون .

وفي حقل علم الشعر وعلم البلاغة انتهى البناء إلى أيام السجلماسي في نهاية القرن الهجري السابع ومشارف الثامن إلى بناء كلياته أيضاً في نظريتين جامعتين هما النظم والتخييل ، ولئن بدت منطلقات الأولى مترسخة في مفاهيم النحو واشكالات الاعجاز يرفدها منظور فكري يقع في العمق من مفاهيم الكلام النّفسي وتصوّر العقل في بيئات المتكلّمين عامة والأشاعرة خاصة ، مشروطة كلها بمنظور عقيدي أخلاقي يعتبر البحث في البلاغة والكشف عن الاعجاز مقدمة كل ايمان عميق ، فإن الثانية تأتي في سياق بناء الفلاسفة المسلمين لأبنية معرفية جامعة لخطابات مختلفة ينتهي ضبطها الى توليد الفرق بين خطاب البرهان والجدل والسفسطة والخطابة والشعر ، لينتظم للشعر كيان جامع ، هويته : التخييل ، محكوم بفهم خاص للعقل الانساني وملكاته النفسية ، ومشروط بمنظور أخلاقي قيمي في فهم الشعر ، مؤسس على وعي بلغته وأسلوبه ، يرفده في الحقل نفسه فكر يبحث في البلاغة أو «الريطوريقا» من منظور الاقناع فينزّل البحث الأسلوبي في سياق تحقيق الوظيفة السابقة .

ولم يصل هذا النتاج الى السجلماسي في شكل الأطروحة ونقيضها ، ان اعتبرنا التخييل الأطروحة ، والنظم نقيضها ولكن وصله التوليف أيضا بين الأطروحتين[1] في منهاج حازم القرطاجنّي الذي كان استهدافه بناء «علم للشعر» داعيا الى مساءلة معاني اللفظ والمعنى والنظم والأسلوب ، لينتهي به التدقيق إلى اعتماد الأصول النحوية للنظم ، والأصول المنطقية الدلالية للتخييل في استخلاص مقولة مركزية يسمّيها التناسب يتفرع عنها حصر كلّ أشكال الانتظام بين عناصر العبارة ، فماذا يصنع السجلماسي وقد تشرّب عقله الفلسفة ووعي هذه الأبنية في حقل البلاغة والأسلوب وقدّر عمقها وتكاملها المعرفي ؟ ان نزرعه الى بناء مقولات للبلاغة والأسلوب سيقتضيه اختيار منظور آخر ليمكنه من احتلال حيّز في فضاءات هذه العقول الكبيرة .

علم البلاغة – الحدّ والموضوع والمعيار :

أما غاية العلم أولا ، فهي محكومة بقصد عيقدي تم بموجبه تنزيل المقصد لأجل : «الوقوف

على لطائف معاني التنزيل ، ومعرفة وجه الاعجاز والنظم»[2] ، وهو موقف يعيد قناعة السابقين جملة ، ويرسخ مشروع البلاغة في التراث العربي الإسلامي في معاينة النص وتحليل آلياته ونظمه[3] .

أما الموضوع فيبلغ درجة من الحصر والضبط تكشف عن التأهيل الذي يهيئه المنطق لمرتادية في معاينة ما يبتغون من حقول معرفية ؛ ذلك أن : «موضوع الصناعة في الجملة هو الشيء الذي فيه ينظر ، وعن أعراضه الذاتية يبحث»[4] واستخدام مصطلح الصناعة مرادفا للعلم لدي السجلماسي شائع لدى غيره من العلماء أيضا[5] ، وتحديد المقصد في درس الموضوع بالكشف عن الجوهر والأعراض الذاتية غاية في التحديد والحصر .

واذا كان ذلك كذلك فإن مقصد «العلم» هو : «إحصاء قوانين أساليب النظوم التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعلم البيان وأساليب البديع»[6] فجوهر هذه الصناعة هو استقراء النظوم لاستخلاص مختلف الأساليب التي تؤلّفها ، ثم تنزيل هذه الأساليب في قوانين ، أو كليات ضامة لما من شأنه أن ينظمه وغيره معنى مشترك واذا كان لهذه المعرفة أن تنحو منحى : «الصناعة النظرية»[7] فانها لن تهتمّ ببحث فروع هذه النظوم مستقلّة ، كالشعر ، أو الخطابة ، الا بعد أن تبحث في الكليات التي تنتظم أساليبها في القوانين العامة ؛ ذلك أنه : «وجب في علم البيان من قبل عموم نظره للخطابة والشعر اذ كان نظره في العبارة البلاغية اعطاء القوانين العامة للخطابة والشعر من حيث العبارة البلاغية فقط ، ألا يلتفت فيه إلى ما يخصّ صناعة صناعة منهما إلا بعد القول فيما يعمّ منهما أكثر من صنف صنف ، اذ كان ذلك هو التعليم المنتظم»[8] فمشروع البلاغة يكمن في البحث فيما ينتظم الخطابة والشعر من حيث بناء العبارة وأسلوبها أولا، اذ يشتركان في مادة الصناعة التي هي الكلام الفني ، ثم يأتي التخصيص كنوع ينتسب الى الجنس الكلي السابق ، وإنما : «السبب في ذكر أصحاب علم البيان ومتأدبي العرب هذا الجنس مختلطا هو أنّهم لم يكونوا تميزت لهم الأقاويل الشعرية من الأقاويل الخطيبة ، فلم يتبيّن لهم ما يخصّ صناعة صناعة منهما ، بل كانت مختلطة عندهم ، والسبب الأول في ذلك هو التباس كلياتها بموادّها وعسر انتزاعها منها ، وغور الفحص فيها ، بخلاف ما عليه الأمر في الصناعة النظرية»[9] .

والواقع أنها لفتة فيها كثير من الذكاء ؛ ذلك أن كثيراً من مؤلفات النّقد في التراث العربي الإسلامي السابق للسجلماسي تخلط النقد بالبلاغة ، وفي ذلك عدم ابانة للحدود الفاصلة بين نقد الشعر والبلاغة من جهة واضطراب المحدّدات بين الشعر والخطابة من جهة أخرى ، وهذا المستند

النقدي يستقيه من الفلاسفة ؛ اذ أنّهم أفردوا كلا من الشعر والخطابة بمؤلّفات مستقلّة . وانتهى الحال بالسجلماسي لحيازة مكان في خضم البناء المؤسس بإحكام إلى تحديد مساحة نوعية تشترك بموجبها فنون القول في جنس كلي هو «العبارة البلاغية» كما قال ، وهي مساحة أسلوبية شاملة لأصناف من الخطابات في قاسمها المشترك الذي هو العبارة . ويحقق السجلماسي بذلك أموراً ، منها : أنه ينافس مؤلف حازم القرطاجنّي الذي بنى علماً للشعر ، فيحاول تجاوزه ببناء علم للبلاغة شامل لقوانين أساليب النظوم المختلفة بالاستناد إلى قناعات راسخة في بناء البحث الشعري والخطي لدي فلاسفة الإسلام ، وهو اذ يقدر ثقل نظرية النظم لدى علمها الأكبر عبد القاهر الجرجاني القائمة أساساً على تحليل بناء الآية المعجزة أو العبارة الأدبية ، ينتهي إلى ادراج النتاج البلاغي السابق عليه في أنساق كلية تنزله منازل عامة تكفل له تخليص البحث الأسلوبي في التراث ، بحسب ظنّه ، من التشتّت واللبس ، ومحاولة تجريده من المواد المجسّدة له ونظمه في قوانين شاملة على غرار ما يفعل الفلاسفة في أبنيتهم النظرية .

ولم يكن للتعميم المسيطر على السجلماسي ليمنعه من عدم التحرج من وصف علمه باستخدام مصطلحات مثل : علم البيان ، وصنعة البلاغة ، عمود البيان وأساليب البديع ، أو علم البيان وأساليب البديع ، أو أساليب النظوم البلاغية[10] ، وهي دالة في مجموعها على العلم الذي يبحث في أساليب النظوم المختلفة لخطابات مختلفة ، لذلك يكون مستنده في الابانة عن القاعدة أو الاستشهاد لها ، القرآن والشعر وبعض الأحاديث والخطب وبعض الصياغات النثرية البليغة .

وهذا القصد الكلي اقتضى الانطلاق من مرتكز منطقي فلسفي في تأسيس محصول العلم ، فكان أن استغرقه المنطق بحسب تقليد أرسطو أو فلاسفة الإسلام في أقسام المقولات والعبارة بالأخص ، لذلك يقوم البناء الراصد لمقولات البلاغة على غرار مقولات المنطق ؛ ذلك أن مقصد العلم بعد استخلاص قوانين النظوم : «تجنيسها في التصنيف ، وترنيب أجزاء الصناعة في التأليف ، على جهة الجنس والنوع وتمهيد الأصل من ذلك للفرع ، وتحرير تلك القوانين الكلية ، وتجريدها من المواد الجزئية ... وهذه الصناعة الملقّبة بعلم البيان ، وصنعة البلاغة والبديع مشتملة على عشرة أجناس عالية وهي : الايجاز ، والتخييل ، والاشارة ، والمبالغة والوصف ، والمظاهرة ، والتوضيح ، والاتساع ، والانثناء ، والتكرير»[11] ، ومن هنا يكون تنزيل مواد البلاغة في الأجناس الكلية العشرة وتصنيفها الى أنواع وسيطة وفروع جزئية كثيرة بحسب بناء هرمي يقوم على وعي بأشكال التحليل والتركيب[12] ، مقدمة لبناء متفرقات العلم على أصول منطقية أكثر ايغالاً في مفاهيم المنطق ومصطلحاته كالانطلاق من مفاهيم الموضوع

والمحمول والقضايا المنطقية المختلفة ، وضوابط كالايجاب والسلب وتأسيس البراهين في دراسة ما تعلق بالتراكيب في أقسام مثل الرصف والمظاهرة وتفريعاتها على مفاهيم التقابل والتلاؤم ، وغيرها من مصطلحات الفلسفة والمنطق .

والحق أن الاستناد الى خطاب معرفي قريب من حقل التناول مسعف في ضبط مواصفاته خاصة ان كان الأمر يتعلق بعلم كالمنطق ، إلا أن الخطر يكمن في الاستغراق الكلي في مصطلحات ومفاهيم بعيدة عن الحقل المدروس ، ومحاولة حشر مادة العلم المعاين في قنوات جاهزة قد لا ينتج عنها الا العسف والاكراه . والواقع أن مستند الفلسفة والمنطق ينفع في اعتماد منظوره المنهجي في محاولة حصر المادة المدروسة واستنباط قوانينها منها ، كما فعل عبد القاهر في استقراء النصوص لبناء مفهوم للنظم ؛ ذلك أن القوانين البلاغية متولّدة من طبيعة المادة نفسها ، واكراهها على أن تنزل في قنوات منطقية مطلقة حمل للجمالي علي المنطقي ، والأجدر تنزيل كلياتها بحسب أنواعها الخاصة لاضبطها في بناء منطقي جاهز . ولقد وعى البلاغيون السابقون للسجلماسي المسألة حين نزّلوا البلاغة في علوم فرعية هي البيان والمعاني والبديع رغم قصور هذا التقسيم وعدم جدواه إلا أنه أوعى بالخصوصية البلاغية . أما أمر السجلماسي فمختلف ؛ فهو يود تأسيس مقولات للبلاغة على غرار مقولات المنطق ، يضبط براهينها بحسب منطلقاته أيضا ، ولو جرد كتابه من فائض المنطق ، ودون تناسي نظرات له صائبة في خضم بنائه العام ، لبقي له أقسام معروفة في البلاغة السابقة عليه ، كحاله حين ينحو رغم منظوره الأسلوبي العام ومقصده الاستقرائي المستخلص للمفهوم من مادته منحى أسلافه في اعتماد منظور معياري أيضا في درس البلاغة اذ يرشد المتكلم في ثنايا بحث التمثيل إلى طريق القول باعتماد المثل ، والتلطف في سياقته على وجه يلطف[13] ، ثم يفصح عن المنظور نفسه في قوله في ثنايا مبحث الحذف : «فلا تقدم على الحذف تعجرفاً من غير وجود الشريطة المعتبرة ، ولا تحجم عنه جموداً مع وجودها ، فذلك هو المهيع في هذا الجنس بأسره ، والقانون الكفيل بالصواب ويدفع كل ما يرد من شبه»[14] . وبعد أن استقامت لنا محددات العلم والموضوع نخلص منهما الى السياق الذي تشكلت عبره ضوابط المقاييس الأسلوبية لدى السجلماسي .

اللغة بين الاستخدام العادي والاستخدام الأدبي :

والمدرج الأول الضابط للمقاييس الأسلوبية لدى السجلماسي يتمثّل في تنزيل الظاهرة ضمن نمطي استخدام الكلام الى محض النفع والتبليغ والايصال أو الى غاية فنية تبتغي تحسين الابانة

والتأثير والالذاذ ، الا أن هذا المفصل في استقراء السجلماسي للقضايا الأسلوبية يقع ضمن منظور كلامي يبحث على غرار الأسلاف[15] في أصناف العلامات الدالة في الواقع الطبيعي والواقع الاجتماعي منزلا هذه العلامات والرموز بحسب خصوصية كل علامة أو رمز في الافضاء بالمدلولات أو المعاني ، ومن هنا فالبيان : «اسم مشترك من قبل أنه مقول بعموم وخصوص ، اذ كان مقولا بعموم عل كل شيء وقع فيه بيان على الاطلاق ، فهو جنس وكلي تحته أربعة أنواع وهي : الكلام ، والاشارة ، والحال ، والعلامة . وذلك اما بتشكيك واما بتواطؤ ، ومقولاً بخصوص على النوع الأول من هذا الجنس وهو الكلام فقط دون سائر تلك الأخر[16] .

وهو اذ يعرض لهذه المسألة أيضاً في موقع عابر في الكتاب في اشارة الى الدلالة الطبيعية في كون : «لزوم النار عن وجود الدخان»[17] ، لا يذكر الصنف الخامس المتمثل في العقد كما درج السابقون ، الا أن خصوصيته تكمن في استخدام وصفين لظاهرة الكلام ؛ إذ أن ادراجه في سياق أصناف الدلالات السابقة بمثابة حديث عن الكلام ضمن الجنس المشترك ويقابله الحديث عن البيان حين يتخصّص فيوسم الكلام به بشروط ، وتكون فرصة للدخول في مساجلة مع الرماني ؛ ذلك أن تخصيص الكلام بوصف البيان يكون : «بتوفر خمسة شروط ، أن يكون بالأفصح من الألفاظ ، والأجزل منها وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأثبتها ابانة عند النفس . وهذا المعنى المقول عليه الاسم بخصوص هو المعنى الذي يقصده علماء البيان في هذه الصناعة ، فلذلك لم يحتاجوا – عند اطلاق اسم البيان عليه ولم يضطروا – الى ما يتكلّفه الرماني من تسميته بحس بالبيان تعلقاً بأن من البيان ما يكون حسنا ومنه ما يكون غير حسن ... فإن الذي ذهب إليه وهم عرض له وغلط ، وإنما يمكن ما تعلق به في الجنس الأعم المطلق ، فأما النوع الأخص المقصود في الصناعة لخروجه بالقيود اللاحقة له ، فلا يمكن فيه ... وقد اعترف هو نفسه بآخرةٍ أنه : «ليس يحسن اطلاق اسم البيان لما قبح من الكلام لأن اللّه عز وجلّ قد مدح البيان ... وقد سوّغ أولا اطلاق الاسم عليه ، فظاهر أمره تناقض قوليه ، وحل هذا الاشكال بصرف التناقض الى جهتي عموم الإطلاق وخصوصه ... ولذلك قال بعد : «ولكنّ اذا قيّد بما يدل على أنه يراد به افهام المراد جاز»[18] ، والذي ورّط السجلماسي في توجيه المسألة هذه الوجهة منطلقه المنطقي القائم على اعتماد مقولتي الجنس والنوع ؛ اذ أن البلاغيين السابقين كانوا يميزون بين محض البيان وتحسين البيان[19] ، فاذا كان مجرّد الإبانة عن النفس لتحقيق غاية الافهام قدر مشترك بين المتحدثين ، فإن تحسين البيان مدرج سام في البلاغة يهدف الى تجاوز غاية الافهام الى التأثير متضمنا الدلالة على الوظيفة الشعرية .

ويمضي السجلماسي في التقليد نفسه ، لكن اعتماد مقولة الجنس الشامل لأصناف الدلالات اقتضى منه اعتبار الكلام في هذه المنزلة عاماً مشتركاً ، وتخصيص الكلام بوصف البيان ادراج للظاهرة في سباق الفن تلقائيا ، لذلك فلو : «قلنا في الترجمة عنه حسن البيان وقد تضمن النوع بما لحقه من القيود حسن الدلالة وحسن المسموع لكان فضلا بتكرير معنى ضمني»[20] ، فالوصف بالحسن فضول ما دامت ضوابط الاختيار في الأسلوب المشروطة بالقيود الفنية محققة «لحسن الدلالة وحسن المسموع» فاذا أحببنا أن نجرد دلالتي الكلام من هذا السياق الشائك قلنا ان البيان بالكلام في مقام الجنس هو مجرد التعبير عن النفس للافهام ، والبيان في مقام النوع المخصوص هو درجة عليا في تحسين الدلالة والابانة ، وهي نفس الثنائية المعروفة في بيئات البلاغيين والنقاد والفلاسفة القائمة على مقابلة الكلام العادي بغير العادي المؤسسة على مرتكز اصطلاحي تتنوع دواله وتتقارب مدلولاته فهو : اتساع ، وعدول واخراج للقول غير مخرج العادة»[21] .

ويتحقّق التحديد الفاصل لهذه الثنائية في مقامات أخرى من المنزع البديع ، اذ يرى السجلماسي ، منساقا الى تقليد الفلاسفة المسلمين في ضرورة التفريق بين العبارة البرهانية والعبارة البلاغية ، أن : «البرهانية يشترط فيها من استعمال الألفاظ الأصلية والنظوم الأصلية غير المغيّرة والمستعارة مع سائر ما يشترط فيها ، ما لا يشترط في البلاغية ، فإنه يعرض في البلاغية بحسب موضوعها من الإبدال والتغيير في الألفاظ والنظوم عوارض توجب استعمال النظوم غير الأصلية المغيّرة ، وإيراد الأخصّ بعد الأعمّ والأعمّ بعد الأخصّ وغير ذلك»[22] ، وهذه العوارض التي تطرأ على العبارة البلاغية في مستوى الألفاظ والتراكيب هي التي تنزع بها نزوعاً مغايراً للمألوف في لغة العلم ، وتشرطها عموماً بقاعدة مخالفة القاعدة .

وفي سياق عابر أيضاً يشير وهو بصدد بحث نوع التصدير الى القول الشعري ، والقرآن ، والقول غير الشعري[23] واذا كان بالامكان حمل العبارة الأخيرة على أشكال من النثر الفني ، فإنه في مقامين اثنين يأتي الفصل بين نمطي الكلام السابقين في سياق لا يقصد عبره البناء النظري للمفاهيم ، ولكن يصدر من خلاله حكماً قيميا يستهجن من خلاله أشكالاً من القول خالية من الفنون البلاغية كالتناسب والتوازن ؛ ذلك أنه حين : «تكون الألفاظ مضرّسة ، والأجزاء مجمعة ، وآخرها غير مسجوعة ، ومقاطعها غير مختتمة بحروف واحدة أو متضارعة ، فذلك خارج عن البلاغة ، فمن تكلم على هذا المهيع وسلك هذا المنهج فليحق بجنسه من العوام فهو العدل فيه»[24] ولا شك أن ارتباط الكلام هنا بجنس العوام لا يخرجه عن حدود المعنى المشترك العام للبيان

الذي يظهر في وصف آخر بالقياس الى النوع البليغ من الكلام أكثر تحديداً وضبطا ، وذلك حين يكرر المتكلم المعنى الواحد في القول مرتين وأكثر لغير فائدة بلاغية : «لأن ذلك ليس يعدّ من القول مغسولاً خلوا من البديع وعطلاً عرياً من البيان فقط ، بل مرذولاً غثاً ومستكرهاً رثاً»[25] .

فاستقراء السجلماسي لقوانين أساليب النظوم مشروط بهذا المنظور الثنائي الواعي بنمطي استخدام الظاهرة اللغوية لغاية النفع أو الفن ، وينتظم هذا التنزيل للظاهرة في المسلكين السابقين مخطط ضمني يعي عناصر التخاطب على الأقلّ في أركانها : المتكلم والمستمع أو المستقبل والقول أو الرسالة ، فإذا كانت هناك اشارات تربط القول بالقائل أو المتكلم صريحا[26] ، فإن الوعي بوظيفة التأثير والالذاذ للقول الشعري خاصة يستدعي الاقرار بحضور تصور للمتسقبل في بناء أسلوبية السجلماسي مع مرتكزها المبدئي المربوط بمعاينة «أدبية النص» ؛ ذلك أنه يتواتر على مستوى المستقبل الاشارة المكرورة الى ما للنفس من ارتياح واهتزاز نحو أساليب رائقة ، ولها فيها تأثير بين واستفزاز ، أو ما ينجرّ عن بعض النظوم والأساليب من استقرار للسامع والأخذ بوجهه[27] لتنتهي بتركز عند ناتج القول الشعري في النفس المؤدي الى أن : «تذعن له النفس فتنبسط عن أمور وتنقبض عن أمور من غير رويّة[28] وفكر» ذلك أن : «الانفعال التخييلي بالجملة هو غير فكري»[29] وسيتمخّض الاستقراء المدلّل عن العلّة المحدثة للالتذاذ في القول الى مركز مفتق لجوهر «الأدبية» في الشعر ، أنه التناسب ؛ ذلك أن مصدر الاذعان والانبساط انما هو : «الالتذاذ الكائن للنّفس الناطقة من ادراك النسب والاشتراكات والوصل بين الأشياء»[30] .

ويؤول الكشف عن معادل التناسب في الشعر إلى الإبانة عن الوظيفة الشعرية بوضوح ؛ ذلك أن ترجمة التناسب في القول الشعري يؤول إلى استخلاص حده الكائن في كونه «هو القول المخيل المؤلف من أقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة ... ان معنى كونها موزونة هو أن يكون لها عدد ايقاعي ، ومعنى كونها متساوية هو أن يكون كل قول منها وبالجملة ، كل جزء مؤلفاً من أقوال ايقاعية يكون عدد زمان أحدها مساوياً لعدد زمان الآخر ، ومعنى كونها مقفاة هو أن تكون الحروف التي يختم بها كل قول من تلك الأقاويل واحدة . والتخييل هو المحاكاة والتمثيل ، وهو عمود الشعر اذ كان به جوهر القول الشعري وطبيعته ووجوده بالفعل»[31] فإذا كانت الخواص المبينة لشعرية القول كامنة في تفاعل خاصيتي التخييل أو المحاكاة المؤسستين لأشكال التناسب على المستوى الدلالي والتركيبي ، فإن في الايقاع كال البنية في مستواها

الصوتي ، والنسيج المولد لهذا السياق يهب الشعر خصوصيته المباينة للتصديق ، أو الاقناع : «إذ كانت القضية الشعرية انما تؤخذ من حيث هي مخيلة فقط»[32] ولا يراعي فيها جانب الصدق ، اذ : «كلما كانت مقدمة القول الشعري أكذب ، كانت أعظم تخييلا واستفزازاً»[33] لتتحدد لمعاني الشرف والخسة ضوابط جمالية بحتة ، اذ أن التخييل : «بالأمور الشريفة ، فانه مما يعطي الشعر شرفا»[34] ، مثل قول ابن المعتز في صفة الهلال :

وبدا الهلال كزورق من فضة قد أثقله حمولة من عنبر

فانه في النهاية من الشرف والجلالة لشرف المخيل به وجلالته وما أخسّ ما جاء به غيره فيه حيث قال : كأنه حزّةُ بطيخ»[35] .

والواقع أن الكشف عن جوهر الشعرية في «القول الشعري» ابانة عن ضوابط في فهم الأدبية محكومة بمواصفات في النص أساسا ، ومشروطة بوظيفة متميزة ، ولم يكن للسجلماسي من فضل على الاطلاق في هذه الآراء المتعلقة بالقول الشعري ، فانها ترجع جملة وتفصيلا الى فلاسفة الإسلام والى حازم في آخر صياغة لها قبل السجلماسي[36] .

والحق أنه ما كان من مقاصد السجلماسي بحث «القول الشعري» إذ أن موضوعه حصر أساليب النظوم مطلقا ، ولكن عرض له الادلاء ببعض هذه الآراء مستقاة من مصادر الفلاسفة حين كان بصدد بحث التخييل خاصة ، باعتباره جنساً عاماً يؤسس المنطلق في دراسة الصورة الشعرية ، وهو بالاضافة الى ذلك موضوع البحث في الصناعة الشعرية ، فكان من غير الممكن : «تنكّب ما عليه الأمر في الصناعة ، فجدير أن نقول في ذلك بحسب غرضنا في هذا القول»[37] وغرضه الفرعي هنا هو التأسيس النظري لمبحث الصورة فجاء ذكره لبعض خواص الشعر عرضاً ، أما مقصده الكلي فهو علم للبلاغة شامل لبنية العبارة في مستواها الكلي الذي تشترك فيه نظوم مختلفة .

اللغة بين طاقتي التصريح والايحاء :

وتتركز الثنائية السابقة في وعي دقيق بطاقتي اللغة في التصريح والايحاء ، هذا الوعي ينتظمه مبدئياً ما أسفر عنه التقصّي في التراث في مبحث الدلالة اللغوية وتنزيلها في أقسام المطابقة والتضمن واللزوم[38] لتستحيل هذه الأسس ضوابط لمحاصرة كل دلالة في أي سياق لغوي .

ويتمخض الصوغ لقضايا الصورة البلاغية المنزل في سياق الدلالات السابقة ، المدرج في

سياق مقولة التخييل الشعري باعتبارها مرتكز التفريع لكل بحث صوري بحسب التقليد الفلسفي الى منظور تصنيفي يراها أقساماً أربعة هي : التشبيه ، والاستعارة ، والماثلة أو التمثيل ، والمجاز[39] ، ودون الاخلال بمبحث الصورة بحسب المعهود في التراث غالباً ، فإنها تأتي في سياقات أخرى منظوراً إليها حينا من زاوية المبالغة حين تدرج في فرعي التشكيك والتجريد من المبالغة ، أو بحسب تقابل أجزائها كما يقع في قسم المقابلة من نوع الارصاد[40] .

ويقوم المبدأ الجامع لمبحث الصورة على ضرورة مراعاة علائق الأطراف فيها بحسب مقتضيات الوضع ، ومواصفات الأشياء في مسرح الوجود والعقل والعرف ، يقول في معرض الحديث عن التشبيه المعكوس : «وقلب الغرض في مجرد الحمل فقط دون قلب الأمر في نفسه»[41] . ويطول هذا الفكر الذي يملي ضرورة الاحتفاظ بالصلات العقلية بين الأشياء في التصوير الشعري الاستعارة نفسها فيرى السجلماسي أن : «الشريطة فيها وملاك الأمر قرب الشبه بين المستعار منه والمستعار له»[42] ثم ينتهي الأمر في مبحث التداخل من جنس المبالغة الى استساغة وقوع أحد القولين الدالين على المتقابلين موقع الآخر ، ووضعه موضعه لغرض الاتساع والمبالغةإلا أن ذلك كلّه مشروط : «بحفظ أصل الوضع ، والاستمساك به ، والاعتصام بربقته من قبل أن ذلك هو منهج المجاز وقانونه»[43] .

ولا تلبث المعاينة أن تقبل الانفراج عند التعرض للمجاز من جنس التخييل الذي ينتظمه جامع الادعاء والتأسيس على محص المقدمات المخترعة : «وخاصة في هذا النوع لمزيد الغرابة لطراءته ولولوع النّفس بذلك ، كان أذهب في معناه وأقعد أنواع الجنس بفعل التخييل والاستفزاز . ومن صورة قوله :

توهّم كلّ سابغة غديراً فرنّق يشرب الحلق الدخالا»[44]

والإقرار بمنطق الادعاء والاختراع في الأقاويل الشعرية اقتراب من جوهر الشعرية الكامن في مغايرة المألوف ، وحدس العلائق الخفية بين الأشياء ، وتجاوز الموجود الى المحتمل أو الممكن ، كما هو الحال في الغلّو حين : «يتجاوز فيه حال نوعي الوجود العقلي والحسي الى المحال والكذب والاختراع»[45] .

ان مقاصد السجلماسي في تأسيس علم للبلاغة كلي يقوده الى حقول البلاغيين من المتكلّمين خاصة ، بعد أن نسخ أقوال الفلاسفة سابقا ، وذلك لاستقراء تعقيدات الدلالة حين يؤسس التشابك المعنوي طبقات يقتضي فكّها الخلوص من مرتبة إلى أخرى ، هنا يسعفه مصطلح عبد القاهر في المعنى ومعنى المعنى[46] ليعم به السجلماسي تفريعات بلاغية مختلفة فيكون التأسيس

الجامع لها في هذا القانون الشامل : «وذلك أن يقصد الدلالة على معنى فيضع ألفاظاً تدل على معنى آخر ، ذلك المعنى بألفاظه مثال للمعنى الذي قصد الدلالة عليه»[47] .

وتجسد هذا القانون صياغات فنيّة مختلفة من مثل الكتابة والمثل أو الاستعارة التمثيلية ، والإشارة بأقسامها الكثيرة : كالاقتضاب وينقسم إلى التتبيع والكنابة ، والتعويض ، والتلويح ثم الابهام ، ويؤول إلى : تنويه ، وتعمية ، وينقسم التنويه نفسه إلى : التفخيم والايماء ، أما التعمية فتحتها : اللحن ، والرمز ، والتورية ، والحذف ... ومن شواهد هذه التفريعات الايماء : «وصورته قوله عزّ وجلّ : «فغشيّهم من اليمّ ما غشيّهم» وقول كثير : «وخلّفت ما خلّفت بين الجوانح» فقوله : «ما غشيهم» وما «خلّفت» ايماء»[48] ، ذلك أن الايماء ايحاء بالدلالة غير صريح ، تغمض فيه اللغة وتشكل المسالك الى المقصود ، فاذا حاولت النفس السلوك الى الدلالة وانبهم عليها الحال : «هالها الأمر وطمحت فيه كل مطمح وذهبت في تأويله ، لا تّساعه عليها ، كل مذهب»[49] .

ويحدث الانبهام أساليب مختلفة ، فقد يكون في شكل الايحاءات السابقة في بناءات صورية ينتظمها مستوى الدلالة في العبارة ، أو النص ، وقد يكون توليداً بحسب سياق تركيبي ذي نظم مخصوص في مستوى التركيب خاصّة ، كالحال في نوع المفاضلة من جنس الإيجاز التي تتجسد في قول مركّب من أجزاء فيه مساوقة لمضونها ناقصة عنه[50] ، فتكون تضمينا حين يدل القول على معنيين دلالتين مختلفتين ، احداهما صريحة والأخى لزومية ، أو كاللزومية ، واذا كانت هذه شاملة لأسلوب المجاز ، فانّها قد تكون في تفريع معنوي لتأليف مضّن يدلّ على المقصد الثاني دلالة الاخبار ، أو دلالة القياس ، فالأول كذكرك الشيء بأنه محدث ، فهذا يدل على المحدث دلالة الاخبار فأما حادث فيدل على المحدث دلالة القياس دون دلالة الاخبار ، والتضمين فيها جميعاً[51] .

ويبلغ الأمر مداه حين تدلّ اللغة بالحذف ، فيكون الإيجاز والتكثيف طاقتي اللغة في الإشارة الى المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة مثل : «قوله عز وجلّ : «ولو أن قرآنا سيّرت به الجبال ، أو قطّعت به الأرض ، أو كلّم به الموتى» كأنه قال : لكان هذا القرآن ... وانما يحذف الجواب في مثل هذه الأدوات المقتضية الجواب لقصد المبالغة ، لأن السامع يترك مع أقصى تخيّله بتقديره أشياء لا يحيط بها الوصف ، وذلك حيث يسوق السياق الى معنى واحد يقع على أنحاء كثيرة ، ووجوه متعدّدة وآخذة بالنوع ، ولأخذ بعضها بدل بعض في زمن كأنّها تقع فيه دفعة يحار الوهم ويعظم التخيّل لها بذلك»[52] .

ويفتق التأويل اشكالاً يعرض للسجلماسي يتمّ بموجبه عقد النظر بين الدلالة العادية للكلام والدلالة الفنية ، وبين طاقة اللغة في التصريح وطاقتها في الإيحاء ؛ فاذا كان التأويل غموضاً وانبهاما في القول فهل ما عداه من أنماط البيان تصريح ؟ واذا كانت كذلك فما الذي يفرقها عن كلام العوام العاري من البيان ؟ يبدو جواب السجلماسي في تنزيل البيان منازل رغم قيود الاختيار[53] وضوابطه ، والمرجع في ذلك كلّه مسالك الوصول إلى الدلالة : «ذلك أنّ اللفظ الدال إمّا أن يتحدّ مدلوله وامّا أن يتعدّد ، فان اتّحد مدلوله فهو النصّ ، وفي قسمه يدخل نوع البيان المتقدّم ، وليس لقائل أن يقول : «قد قررتم في نوع البيان أن يكون صريحا وغيره من كناية أو تضمين وغير ذلك من المجازات ، وهو يناقض النصوصية» فأنا نقول : النصّ ضربان : نص بالوضع ، ونص بالقرينة ، واذا ورد - بيانا - جزئي مجاز وقطع الدليل على المراد به فهو نص بالقرينة ، فلا تناقض على هذا التنزيل بين المجازية والنصوصية ، وان كان قد يتوهم ذلك ، وان تعدد مدلوله : فامّا أن يكون متساوي الدلالة بالنسبة الى مدلوله ، ويكون أظهر في بعضها ، فان تساوت دلالته فهو المجمل وفي قسمه يدخل هذا الجنس الذي من شأننا أن نلقبه اتساعا ، وان تفاضلت الدلالة فحمله على أرجح محمليه التفاتا الى الظهورية هو الظاهر ، وحمله على مرجوحها إلتفاتا الى التأويل هو المؤوّل»[54] .

ولاشك أن آثار مبحث الدلالة عند علماء أصول الفقه بيّن في استخدام مصطلحات كالنصّ أو الظهور وحتى[55] التأويل إلاّ أنّ في ازاحة التناقض بين المجازية والنصوصية ما يفسح الامكان لإخراج كثير من صور البلاغة من فضاء الأدب الجيّد ، وينزّل بذلك البيان مراتب في مساحة يكون واضح الدلالة منه بنص القرينة مرتبة بيانية أولى يقاس إليها النوع الغامض المحوج الى التأويل . وهكذا تتعدّد مراتب قياس الصريح إلى الموحي بحسب ما تحتله هذه الأقسام من منازل في مفاصل النصوص المختلفة .

المقاييس الأسلوبية لتناسب المعاني :

لا يعير السجلماسي المقاييس الأسلوبية للمفرد أي اهتمام ، وعلّة ذلك مستنده المنطقي الغالب في تعليل أسلوبية النظوم ، والإشارة الوحيدة التي عني فيها بالاهتمام باللفظ المفرد جاءت عرضا في سياق بحث البيان في مدرج الإشارة إلى مبدأ الاختيار في الأسلوب ؛ ذلك أن تخصيص الكلام بوصف الأسلوب يتحقق : «بتوفر خمسة شروط : أن يكون بالأفصح من

الألفاظ ، والأجزل منها ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأثبتها ابانة عند النفس»[56] وهي مقاييس شائعة عند البلاغيين قبله ، ولا تكاد تخلص عنده جملة للفظ المفرد .

والواقع أن مخطّطا ضمنيا يتنظم البحث الأسلوبي لدى السجلماسي ، فقد توزع الاجناس البلاغية العشرة أحد منظورين ؛ فإمّا أن تنزّل في منظور يمكن أن يوسم بالعمودي يتم بمقتضاه اجتياز نسيج الألفاظ لمحاصرة الدلالة وتكون العناية منصبّة كلها على مسالك العبارات في التصريح أو الايحاء بالدلالات كما يتجسّد ذلك في أجناس مثل الإيجاز ، والاشارة ، وكثير من أقسام التخييل والتوضيح والاتّساع . وإما أن تنصب المعاينة بحسب منظور يمكن أن يوسم بالأفقي يقتضي مواجهة سياق العبارات في انتظامها التركيبي ، ويبحث إذ ذلك عن أشكال التناسب والتوازن بين أجزاء الأقوال الشعرية والنثرية كما هو الحال في أغلب أجناس «المنزع» مثل : أغلب أقسام المبالغة ، والرصف ، والمظاهرة ، والانثناء والتكرير . ويمثل تجسيداً بالأقوال لمقولة التناسب الجمالية العامة[57] الكاشفة من علل الجميل في تقليد فلاسفة الإسلام[58] ، ولكنّها في الواقع تأخذ مصدرها أيضاً فيما اصطلح عليه الفلاسفة أيضاً في درس أساليب التناسب فيما أسموه بالتحسينات اللفظية والمعنوية[59] ، وكذا مقياس حازم القرطاجني الكلي المؤسس على المقولة نفسها الملخّص في قوانين ضابطة لصور المعاني من حيث التكرار أو عدمه ، ومن حيث الأوضاع بحسب انتساب بعضها إلى بعض إذ : «إن المعاني منها ما يتطالب بحسب الاسناد خاصة ، ومنها ما يتطالب بحسب الاسناد وبحسب انتساب بعض المعاني إلى بعض في أنفسها بكونها أمثالاً أو أشباها أو أضداداً ، أو متقاربات من الأمثال أو الأضداد[60] .

والجامع عند السجلماسي لصلات الانتساب بين المعاني مستخلص من صياغات الفلاسفة وحازم مع اعتماد كثير من شواهدهم أيضا في مقصد توليفي ينتظم في بنائه متون البلاغيين أيضا فيما يتعلّق بهذا الفصل ، وهذا الجامع ثنائي المنظور يستدعي مراعاة التلاؤم في النسبة أو التقابل بكل تفرعاتها .

فمن صور التلاؤم نوع الاستظهار من جنس المبالغة وهي : «قول مركب من جزئين فيه أحدهما : يجري مجرى المقدمة ، والآخر يجري مجرى التكملة للمقدمة»[61] ومن أبرز فروعه التذييل ، والقياس والمثال ، والايغال ، وهي شائعة معروفة من أبرز شواهدها في القرآن : قوله عز وجلّ : «والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير - ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ، ولو سمعوا ما استجابوا لكم ، ويوم القيامة يكفرون بشرككم ولا ينبئك مثل خبير» ،

فقوله عز وجلّ : ولا ينبئك مثل خبير هو المقدمة الكلية المنطوية على المقول على الكل الواقعة بهذا المعنى المدعوّ تذييلاً»[62] .

ويقابله في السياق نفسه في مبحث المبالغة ما يسميه الإيجاب والسلب وهو تفريع عن مبدأ التقابل الذي هو نظير التلاؤم ، وهو يراه أيضا واقعا تحت المطابقة[63] ، ليخلص إلى جنس الوصف وحاصله «وضع في القول»[64] وبه تتعقد المسائل نسبيا وتتناسخ فروعه عن أصليه الكبيرين اللذين هما : الأرصاد والتحليل ، ومن فروع الأول : المقابلة والالتفاف ، ومن فروع الثاني : التسهيم والتقسيم . والارصاد هو : «قول مركب من جزئين بسيطين ثانيين ، كل جزء منها مركب من جزئين بسيطين أولين ، ولجزء جزء من البسيطة الأولى التي من أحد الجزئين البسيطين الثانيين الى جزء جزء من البسيطة الأولى أيضا التي من البسيط الآخر الثاني ، وضع ونسبة والفصل ها هنا هو التركيب من الأجزاء البسيطة والأجزاء الثواني»[65] ومن شواهد فرعه الأول الذي هو المقابلة : قوله عز وجل : «قل لا أملك لنفسي نفعاً ولا ضراً إلاّ ما شاء اللّه ، ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسّني السّوء» فانه قابل قوله : «نفعاً» وهو البسيط الأول من الجنبة الأولى بقوله : «ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير» من الجنبة الثانية . وقابل قوله : «ولا ضراً» وهو البسيط الثاني من الجنبة الأولى أيضا بقوله : «وما مسّني السّوء» وهو البسيط الثاني من الجنبة الثانية على الترتيب والنظام»[66] وفي الالتفاف تغيير نسبي عما سلف في حين يأتي التسهيم والتقسيم في سياق الشائع المكرور بشواهده غالباً كهذا البيت المعتمد في أغلب كتب النقد والبلاغة للتقسيم وهو قوله :

فقال فريق القوم : لا وفريقهم نعم ، وفريق : ليمنُ اللّه ما ندري[67]

ويأتي جنس المظاهرة في السياق نفسه بنوعيه اللذين هما : «المزايلة والثاني ، المواطأة ، وذلك أنّه إمّا أن يركّب القول من جنس المنافري هو النوع المدعوّ المزايلة ، وإمّا أن يركّب من جنس الملائمي وهو النوع المدعو المواطأة»[68] والمزايلة بفروعها كالمطابقة والمكافأة والمقايضة يولد أجزاء القول فيها التنافر والتقابل . ويتحقق التلاؤم بين أجزاء القول في المواطأة بأقسامها المتعددة رغم اختلاف التفريعات ، وهي المحاذاة بقسميها المزاوجة والمناسبة ، ثم المناظرة بقسميها التصدير أو رد الاعجاز على الصدور الذي يعم به السجلماسي القرآن والشعر وغيرهما ، والترديد[69] .

وكل هذه الأصناف دوائر مشدودة إلى مركز ثنائي المحور قطباه التلاؤم والتنافر وامكان سحبها على انتظام أجزاء الأقوال المؤلفة كلّها وارد ، اذ أنها لن تخلو من تلاؤم أو تنافر ،

كالتفسير المقابل للبيان في جنس التوضيح ، فاذا كان الاقتصار في نوع البيان على : «عبارة مستقلة ، الدلالة بذاتها من غير حاجة إلى غيرها»[70] فإنّ العبارة في التفسير تفتقر : «إلى غيرها لا بهام في القول إمّا بالعرض واما بالقصد لغرض الجمع بين دلالتي الإجمال والتفصيل[71] فمن شواهده المبينة عن منطق التلاؤم : «قول الفرزدق :

لقد جئت قوما لو لجأت إليهمُ طريد دم أو حاملاً ثقل مغرم
لألفيت فيهم معطيا ومطاعنا وراءك شزراً بالوشيج المقوَّم[72]

وتكون خاتمة استقصاء محور التفجير الدلالي على مستوى المركبات بحسب تعادل الأجزاء بحثه في الانثناء ، فيما يتعلق بفروع ما أسماه العدول : وهي التتمة وفرعاها : الاعتراض ، والاستدراك ، أو التوجيه ويكون اما في الخروج أو في الملاحظة بفروعها الكثيرة التي منها الاستطراد والادماج والتفريع . وأس كل هذه التفريعات العدول الذي يتعلق فيه قصد المتكلمين بأحد شيئين يصفهما ويكون الثاني تأكيداً له أو توطئة وتقديماً ، وهي راتبة كلها في محور التلاؤم ، ومن شواهده في قسم الاستدراك : «قول أبي العطاء السِّندي يرثي عمر بن هُبيرة :

وإنّك لم تبعد على متعهّد بلى ، كل من تحت التراب بعيدُ

فقوله : «يلى كل من تحت التراب بعيد» هو استدراك»[73] .

والحق أن هذا التوليد في مبحث أجزاء القول يصدر كله عن أسس منطقية دلالية تضبط قنوات التأليف بين معاني الكلام وأبنيته في مقامات منطقية تتنزّل في سياقات التلاؤم والتقابل ، وهي ناجعة بمقدار تجلية أنماط التناسب في أجزاء القول وضبط علائقها في قوانين شاملة ، ولكنها مفتقرة الى مصدر يفجر دلالة التركيب في عمق تفاعل وحداته في سياق دال ، المصدر الذي بنته نظرية النظم في صياغتها المتكاملة عند عبد القاهر ، ويبدو انجاز السجلماسي توليداً لمتون الفلاسفة مؤسساً على المنطق والدلالة غير مهتم بالنحو في معاينة التراكيب وأشكالاتها ، على عكس حازم الذي خاصم المتكلّمين في «المنهاج» ثم ما لبث في بحث التناسب أن نسج من مقدمات المنطق ووظائف النحو توليفا هداه إلى تعليل اشكال التوليدات في أبنية القول تعليلاً أكثر عمقاً ورسوخاً[74] .

الايقاع وجماليات التناسب :

وينبني الايقاع على محصول التناسب سابقا إلاّ أننا مضطرون لتتبعه في مستويات النص

المختلفة . فنلاحظ غيابه شبه الكي في مستوى الأصوات باستثناء اشارة عابرة للتمييز بين التصريع والترصيع في مقام نقدي لمن يرى في هذا البيت :

ألم تجـــزع على الربـــع المحيـــل وأطـــلال وأثـــار مُحُـــول

التفافا للترصيع بالتجنيس ، يقول : «وليس بترصيع لعدم انطباق قول الجوهر عليه ، وانما هو تصريع اقترن به تصريف أو مضارعة ، ولا خفاء بتباين حدّي المصرّع والمرصّع وتباين حدّي الترصيع والتصريع مع انّ التصريع من موضوع صناعة العروض أو صناعة القوافي لا من موضوع البلاغة[75] واذا كانت حدود الاختصاص تمنع السجلماسي من بحث موضوعات العلوم الأخرى غير ميدانه الآني الذي هو علم البلاغة ، فانه في تفريقه بين التصريع والترصيع مايسمح لنا باعتباره شاهداً على الايقاع الصوتي .

أما مستوى الألفاظ فانه زاخر بالدرس خصّ بأغلب أقسام جنس التكرير المنقسم الى مشاكلة ومناسبة ، وتتحقق المشاكلة في التكرير اللفظي وهو فروع ، يخدم غرضنا في هذا المستوى من الإيقاع نوعه الأول المسمى اتحاداً ، وهو : «اعادة اللفظ الواحد بالعدد وعلى الإطلاق مرتين فصاعداً . وهذا النوع هو جنس متوسط تحته نوعان : أحدهما البناء والثاني التجنيس»[76] . وفي البناء يقع تكرار اللفظ نفسه مرتين فصاعداً ومن شواهده : قوله عزّ وجلّ : «أيعدكم أنكم اذا متّم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون» فقوله «أنّكم» الثاني بناء على الأول واذكار به خشية تناسيه لطول العهدبة في القول»[77] وفي التجنيس بفروعه الكثيرة وقسمي الاشتقاق والاشتراك من نوع المقاربة تحدث أنماط من الايقاع على مستوى اللفظ أيضا تكون غالبا في تضارع الأصوات وتباين المدلولات ، ومن شواهدها في نوع تجنيس المماثلة قوله :

فـــانـــع المغيـــرة اذ بـــــدت شعـــواء مشعلـــة كنبـــح النـــابـــح[78]

أمّا على مستوى تناسب المعاني والتراكيب ، فان في تفاصيلها في القسم السابق ما يعفينا من التكرار ، ولكن يمكن لسمات التناسب المذكورة آنفاً أن تولد على مستوى الايقاع ، ايقاعا بالتقابل أو ايقاعا بالتلاؤم ينجران عن التوازن الحادث من جراء التناسب في أجزاء القول المختلفة ، فضلاً عن ارتباط أقسام صريحة بالايقاع في هذا القسم كالتقسيم والترديد والتصدير ورد الاعجاز على الصدور وما الى ذلك .

ويسعفنا في مستوى البنية العامة . نوع المعادلة من المقاربة المتمثل في الترصيع والموازنة ، وحدهما : «هو اعادة اللفظ الواحد بنوع الصور فقط في القول بمادتين مختلفتي البناء مرتين فصاعداً»[79] ويقع في الترصيع التطابق في المقاطع فضلا عما سبق ، وشاهده : قوله عزّ وجلّ :

«إن الإنسان خلق هلوعاً ، اذا مسّه الشرّ جزوعاً ، وإذا مسّه الخير منوعاً»[80] أما في الموازنة فلا يتحقق التطابق في المقاطع وان تحقّق تناسب الأجزاء وانتظامها واعتدال الوزن : «ومن صور هذا النوع من المعجز قوله تعالى : «فاصبر صبراً جميلاً ، انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً ، يوم تكون السماء كالمهل وتكون الجبال كالعهن»[81] .

وهكذا تتظام مراتب الايقاع في مستويات الأصوات والألفاظ وأجزاء الأقاويل والبناء لتصنع جوهر الأدبية الكامن في النسيج الأسلوبي الآنف ، وان كان للسجلماسي من فضل فيما سبق فإنه في التصنيف والتبويب اذ كله مذكور مشهور في كتب النقد والبلاغة .

في البنية العامة أو النص الأدبي :

وينزع السجلماسي أحياناً نزوع من يتحسّس مستوى البناء العام أو النصّ ، فيتحدّث عن : «استقلال كل قصيدة بنفسها وانفرادها بذاتها»[82] ويشير في معرض تناوله موضوع «الاعتراض» الى أنه : «تضافر على استعماله صناعة البلاغة والنحو ، غير أن الذي وقع في البلاغة هو أعم وضعا لأنه يكون جملة بمعنى الجملة في صناعة النحو ، ويكون كلاماً أزيد من الجملة وقصّة والنحوى هو أخصّ وضعا لأنه يكون جملة بالمعنى الأول النحوي فقط»[83] ويكشف كون الاعتراض متحققاً في قصّة أو كلام أكثر من الجملة اقترابا من فهم معنى المجموع اللغوي الذي يتجاوز الجملة . ويعضد ذلك استخدام لفظ «قصة» في معرض ذكر «قصّة الذبيح ثناء على ابراهيم عليها السلام»[84] يدعم ذلك استشهادات من القرآن الكريم طويلة في مقامي التعريض والبناء ، نجتزىء منها هذا الشاهد على طوله للابانة عن حدود فهم السجلماسي معنى المجموع اللغوي الذي يشكل نصا أو قصة ، إذ يورد شاهداً للبناء والاعتراض معاً وذلك في قوله عزّ وجلّ من سورة النساء : «فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات اللّه ... إلى قوله وأعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما»[85] ثم يعلق : فقوله : «فبنظم» بناء بالذكر الجملي على ما سبق في القول من التفصيلي ، وذلك أن الظلم جملي ما سبق من التفاصيل من النقص ، والكفر ، وقتل الأنبياء ، وقولهم قلوبنا غلف ، والقول على مريم البهتان ، ودعوى قتل المسيح عليه السلام ، الى ما تخلل ذلك من أسلوب الاعتراض ... ولذلك لما ذكّر بالبناء لذكر جملي الظلم من قوله : «فبظلم» لأنه يعمّ كل ما تقدّم قبله وينطوي عليه ، ذكر حينئذ متعلق الجار من قوله : «فبما نقضهم ميثاقهم» عقب البناء لأن العامل في الأصل حقه أن يلي معموله فقال : «فبظلم من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيبات أحلّت لهم وبصدّهم عن سبيل اللّه كثيراً وأخذهم الربا وقد نهوا عنه ،

وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً» فقوله : «حرمنا هو متعلق قوله : «فبظلم» وقد اشتمل الظلم عل ما تقدّم قبله ، كما أنّه أيضاً مشتمل على كل ما تأخر عنه من الجزئيات الأخرى التي تعددت بعد . فالآية بالجملة أيضاً داخلة في باب ذكر الشيء بعموم وخصوص ، فذكرت أولاً الجزئيات الأول بخصوص كلّ واحد ثم ذكر العام المنطوي عليها ، فهذا تعميم يعد التخصيص ، ثم ذكرت جزئيات أخري بخصوصها ، فتركبت الأساليب من وجوه كثيرة في الآية وهي التعميم بعد التخصيص ، ثم التخصيص بعد التعميم ، ثم البناء ، ثم الاعتراض[86] .

إنّ أدوات السجلماسي في الكشف عن البناء العام للنصّ ما كانت لتتجاوز آليات كالبناء والتعريض والتخصيص والتعميم ، ولكن الابانة عن مفصل يتمركز فيه نسيج السياق الموحد لأقسامه في قوله : «فبظلم» دال على محاولة تحسّس قرائن الانتظام في متواليات النص القرآني ، وهو برهان على أن أشكال الكشف عن جوهر بنية النصّ استحال عنصراً ملحاً في مسار البحث في مشكلات الخطاب الأدبي وقضاياه عند أعلام الفكر النقدي والبلاغي في التراث العربي الإسلامي .

الهوامش

(☆) للمزيد من الإطلاع على هذا المنحى الابستيمولوجي في ثقافتنا ، ينظر : محمد عابد الجابري ، نحن والتراث ، دار الطليعة ، ط2، بيروت 1982 ، ص : 379 ...

عبد السلام المسدّي ، قراءات مع الشابي والمتنبي والجاحظ وابن خلدون ، الشركة التونيسية للتوزيع ، تونس ، 1981 ، ص : 147 ...

(1) ينظر : الأخضر جمعي ، إئتلاف اللفظ والمعنى في النقد العربي القديم : بيئات النقاد والمتكلمين والفلاسفة ، بحث مرقون بجامعة الجزائر ص : 333...

(2) السجلماسي ، المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع ، تحقيق : علال الغازي ، مكتبة : المعارف ، ط 1 ، الرباط ، 1401 هـ ، 1980م ص : 179 .

(3) ينظر : حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، منشورات الجامعة التونسية ، 1981 ، ص :82 ...

(4) عبد الفتاح كيليطو ، الأدب والغرابة ، دار الطليعة ، ط 1 بيروت 1982 ، ص : 54 ...

(5) ينظر : جابر عصفور ، مفهوم الشعر ، المركز العربي للثقافة والعلوم ، 1982 ، ص : 191 ...

(6) السجلماسي : 180 .

(7) نفسه : 219 .

(8) (9) نفسه : 218 – 219 .

(10) نفسه : 260 – 261 – 271 – 278 – 291 – 327 – 348 .

(11) نفسه : 180 .

(12) نفسه : 340 .

(13) نفسه : 244 .

(14) نفسه : 210 .

(15) ينظر : عبد السلام المسدّي ، التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا – تونس ، 1971 ، ص :116 ...

الأخضر جمعي ، إئتلاف اللفظ والمعنى ، ص :1 ...

(16) السجلماسي : 414 .

(17) نفسه : 214 .

(18) نفسه : 416 .

(19) ينظر : عبد السلام المسدّي ، قراءات مع الشابي والمتنبيء والجاحظ وابن خلدون ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس 1981 ، ص : 123 ...

الأخضر جمعي ، إئتلاف اللفظ والمعنى ، ص :33 ...

(20) السجلماسي : 416 .

(21) ينظر : حمادي صمود ، التفكير البلاغي عند العرب ، ص : 396 ...

(22) السجلماسي : 327 – 328 .

(23) نفسه : 406 .

(24) (25) (26) نفسه : 516 – 517 ، ينظر أيضا : 519 .

(27) نفسه : 244 – 443 ... 499 –

(28) نفسه : 219 .

(29) نفسه : 501 .

(30) نفسه : 195 – 502 – 519 .

(31) نفسه : 401 ، ينظر : 218 – 219 .

(32) نفسه : 220 .

(33) نفسه : 252 .

(34) نفسه 260 .

(35) نفسه : 261 .

(36) ينظر : الفت الروبي ، نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين ، دار التنوير ط 1 بيروت ، 1989 .

جابر عصفور – مفهوم الشعر

الأخضر جمعي ، نظرية الشعر عند الفلاسفة الإسلاميين ، بحث مرقون بجامعة الجزائر .

الأخضر جمعي ، إئتلاف اللفظ والمعنى .

(37) السجلماسي : 219 .

(38) نفسه : 213 .

(39) نفسه : 218 .

(40) نفسه : 276 – 347 .

(41) نفسه : 228 .

(42) نفسه : 236 .

(43) نفسه : 291 .

(44) نفسه : 252 .

(45) نفسه : 274 .

(46) عبد القاهر الجرجاني دلائل الإعجاز ، تحقيق محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، 1398هـ ، 1978م ، ص : 206 .

(47) السجلماسي : 244 .

(48) نفسه : 268 .

(49) نفسه : 267 .

(50) نفسه : 185 .

(51) نفسه : 215 – 216 .

(52) نفسه : 289 – 190 .

(53) يعتمد «الاختيار» مبدأ تعلل به ظاهرة الأسلوب لدى كثير من الاتجاهات ، ينظر :

Groupe M, Rhétoriqie général, edition du seuil, Paris, 1982

شكري محمد عياد ، اللغة والابداع : مبادىء علم الأسلوب العربي ، انترناشيونال برس ، ط 1 ، 1988 .

صلاح فضل ، علم الأسلوب ، دار الآفاق الجديدة ، ط 1 ، بيروت ، 1405 هـ ، 1985 م .

(54) السجلماسي : 429 – 430 .

(55) ينظر : عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، ط 1 ، الجزائر ، 1990 ، ص : 143 ...

(56) السجلماسي : 415 .

(57) نفسه : 195 – 219 – 502 .

(58) ينظر : الفت الروبي نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين

الأخضر جمعي نظرية الشعر عند الفلاسفة الاسلاميين .

(59) ينظر : الأخضر جمعي ، إئتلاف اللفظ والمعنى ، ص : 188 ..

(60) حازم القرطاجني ، منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، تحقيق : محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، ط 2 ، بيروت ، 1981 ،ص : 36 ...44 .

(61) السجلماسي : 308 .

(62) نفسه : 313 .

(63) (64) (65) (66) (67) نفسه : 334 ...

(68) (69) (70) (71) (72) نفسه : 368 ...

(73) نفسه : 445 .

(74) ينظر الأخضر جمعي ، إئتلاف اللفظ والمعنى ، ص : 333 ...

(75) السجلماسي : 514 .

(76) (77) (78) نفسه : 477 – 478 – 482 – 483 .

(79) (80) (81) نفسه : 508 ...

(82) نفسه : 518 .

(83) نفسه : 449 .

(84) نفسه : 478 .

(85) النساء ، الآيات : 155 – 161 .

(86) السجلماسي : 479 – 480 .